المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي
EISSN: 2716-8573 ISSN: 2716 – 7720
المجلد: (03) / العدد: (01)، (2021)، ص 08- 38

مسارات التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في دول نفطية مختارة: دراسة تحليلية

Paths of economic diversification and sustainable development in oil-producing countries Selected : an analytical study

أ. د. عبد الكريم جابر شنجار آل عيسى * [1]
[1] جامعة القادسية، (العراق)، amksoa1@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/10/14 تاريخ قبول النشر: 2021/02/03 تاريخ النشر: 2021/05/01

ملخص:

في ظل هذه الأزمة العالمية الجديدة وجدت جميع دول العالم سواء المتقدمة منها أو الناشئة والنامية أو المتحولة نفسها أمام نقص شديد في المستلزمات والأجهزة الطبية، إلى درجة بلغت بالرئيس الأمريكي أن يطلب من شركة (GENARAL MOTORS) المتخصصة في صناعة السيارات بتجهيز المستشفيات والمراكز الطبية بأجهزة التنفس الاصطناعي، حينها ذهب الجميع إلى أن مفهوم التنويع الاقتصادي لا يقتصر على إهمال أي جانب من النشاطات الاقتصادية مهما كانت القيمة المضافة قليلة في تصورات الأرباح الاحتكارية للشركات العالمية، وإذا كان هذا حال الدول المتقدمة فكيف بذلك الحال للدول الأقل تطوراً ومنها الدول النامية التي كانت تنظر إلى مسألة التنويع الاقتصادي بشكل روتيني، وعلى هذا الأساس ترى هذه الدراسة أنه لابد من أن تكون عملية تبني هذه المسألة وفق رؤى حقيقية جادة ومصيرية، بوصفها حالة ديناميكية مرافقة مع التحولات الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية التي تحدث في العالم.

الكلمات مفتاحية: التنويع الاقتصادي، التصنيف الدولي لهيكل السلع والخدمات، التنمية المستدامة، رؤية 2021، رؤية 2030.

Abstract:

In light of this new global crisis, all countries of the world, whether developed or emerging and developing or transforming, found themselves facing a severe shortage of medical supplies and devices. To the extent that the US President reached the point of asking (GENARAL MOTORS) company specialized in the automotive industry to equip hospitals and medical centers with artificial respirators, then everyone went to the point that the concept of economic diversification is not limited to neglecting any aspect of economic activities, no matter how little added value is in perceptions Monopoly profits of global companies. And if this is the case for developed countries, then how is it the case for less developed countries, including developing countries that were looking at The issue of economic diversification routinely. On this basis, this study believes that the process of adopting this issue must be according to real, serious and fateful visions, as it is a dynamic state accompanying the economic, political and even social transformations that are taking place in the world.

Key words: Economic diversification, International Classification of Goods and Services Structure, Sustainable Development, Vision 2021, Vision 2030.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة:

كثر في الآونة الأخيرة طرح مفهوم التنويع الاقتصادي بشكل كثيف في الكتابات الاقتصادية، وفي بعضها كان الطرح يأتي بشكل روتيني و لم ينظر إليه بوصفه أولوية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من قبل الدول النفطية في ظل بيئة الاسعار النفطية المرتفعة خلال العقدين الماضيين، وهذه النظرة تغيرت بعد هبوط أسعار النفط الخام 2014 إذ شعرت الدول النفطية الرئيسة التي تعتمد في إيراداتها على تصدير نفطها بمخاطر حقيقية ، وجاءت ردة الفعل هذه بعد إطلاق رؤية 2030 للتنويع الاقتصادي للمملكة العربية السعودية المنتجة الرئيسة للنفط الخام [1] وبنسبة تبلغ 38.6% من إنتاج منظمة أوبك و12.9% من الإنتاج العالمي عام 2018، من أجل العمل على زيادة حصة الحكومة من الايرادات غير النفطية ، ومن ثم أضافت مشيئة (الله سبحانه) أن يتفشى وباء (COVID- 19) في معظم دول العالم مما تسبب هو الآخر بتدني مستويات أسعار النفط الخام بشكل مماثل إلى ما حدث لها خلال الأعوام 2003 و 2008 و 2014، وترك هذا التدهور أثاراً سريعة أصابت كل الدول المتقدمة والناشئة والنامية دون استثناء، وشعرت الدول التي وجدت نفسها أمام نقص كبير في مستلزمات الحياة اليومية بالحرج الكبير إزاء مجتمعاتها، بعد كانت تعتمد على سد النقص في الانتاج على الاستيرادات الخارجية و لم تأخذ بنظر الاعتبار تداعيات خطر وباء عالمي من خلال تطوير قطاعاتها الاقتصادية والخدمية الاجتماعية من الصحة والتعليم والتربية ، ودون شك هناك تفاوت بين الدول في المطاولة لمقاومة ظاهرة تفشي الوباء. وما يتعلق بدراستنا هذه أن أكثر الدول العربية النفطية تأثرا هو العراق في ظل الفشل في استثمار العوائد النفطية وعدم استغلال الوفرة المالية التي حصل عليها العراق في أوقات تحسن أسعار النفط الخام. في حين أن دول عينة الدراسة الأخرى (المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة) هي بحال أفضل في مسألة التنويع الاقتصادي كما سنرى لاحقا.

إن مسألة التنويع لا تقتصر بوصفها نهجا لابد من أتباعه في الدول النفطية، وإنما تعد حالة ديناميكية، تأتي مع التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية معا، وبالتالي على الدولة والمجتمع أن يستعد لتلبية المتطلبات الجديدة من السلع والخدمات والتي ربما بعضها غير مألوفة في الاستهلاك العائلي والأفراد مما يدفع الحكومات المختلفة إلى انتهاج فلسفة جديدة في السياسات الاقتصادية تختلف عن سابقاتها. ومن الجدير بالذكر لابد من الإشارة إلى أن بدايات التنويع انطلقت في بريطانيا في الثمانينيات القرن المنصرم لتفادي ظاهرة التضخم الركودي عبر بيع المؤسسات الانتاجية الحكومية إلى القطاع الخاص، وفي مطلع التسعينيات جاءت موجة التغييرات الجذرية في سياق علاقات الانتاج وقوى الانتاج في النهج الذي أنطلق في الاتحاد السوفيتي (السابق) من خلال تبني سياسات (البروستراكيا) وهي تتضمن التخلص من هيمنة القطاع الحكومي والسماح للقطاع الخاص بالاستثمار والتملك في المؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها الصناعات

الاستخراجية. وتتلخص مشكلة الدراسة عن كيفية إيجاد السبل الصحيحة لتحقيق التنويع الاقتصادي، فبعضهم كان ينظر إلى العملية بوصفها خياراً لا بدّ من انتهاجه إلى درجة السباق مع الزمن لبلوغ مؤشرات التنويع المعتمدة وفي مقدمتها عدم الاعتماد المطلق على مورد طبيعي وهبة السماء إلى البلد. وتأسيسا على ذلك تتناول هذه الدراسة عينة من مجموعتين من الدول النفطية وهي كل من (ماليزيا وإندونيسيا والمكسيك) والمجموعة الاخرى دول مجلس التعاون الخليجي وبشكل خاص كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والعراق ، للوقوف على هيكل الصادرات الاجمالية (السلعية والخدمية) ونسبة مساهمة الصادرات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي والصادرات السلعية، بوصفهما أبرز المؤشرات عن تحقيق التنوع الاقتصادي من عدمه.

أهمية الدراسة:

تنبع من ضرورة تبني رؤية استراتيجية تأخذ بنهج التنويع الاقتصادي من أجل إيجاد طرق متنوعة للنشاطات الاقتصادية وتلبية الحاجات الآنية والمستقبلية للمجتمع المعين.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يأتي:

1- الوقوف على التجارب المتبعة في التنويع الاقتصادي في دول حققت قفزات ملموسة في هذا النهج إلى درجة حازت على ثناء البنك الدولي مثل دول (ماليزيا وإندونيسيا والمكسيك)

2- قراءة تجارب التنويع في الدول العربية النفطية التي تبنت فعلا رؤى حقيقية مثل (دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية) والعراق الذي يسعى إلى التنويع تحت ضغوط عدم الاستقرار الاقتصادي.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي مقرونا بأسلوب التحليل الوصفي للبيانات والإحصاءات لمؤشرات التنويع الاقتصادي في المجموعتين الدوليتين عينة الدراسة.

عينة الدراسة:

المجموعة الأولى: الدول النفطية غير العربية (ماليزيا وإندونيسيا والمكسيك)؛

المجموعة الثانية : الدول العربية النفطية (الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والعراق)

2. التصنيف الدولي للتجارة في السلع والخدمات:

تضم التجارة الخارجية مجموعة السلع والخدمات التي تصدرها وتستوردها الدولة أو المجموعة الدولية، ويتم اعتماد التصنيف الدولي للسلع والخدمات المعروف باسم تصنيف (نيس) Nice Classification

(المنظمة العالمية للملكية الفردية، 2020)،والذي أنشئ عام 1975، وهو نظام لتصنيف السلع والخدمات لأغراض تسجيل العلامات التجارية ويجري تحديثه كل خمس سنوات بما يسمح للمستخدمين الذين يسعون إلى علامة تجارية لسلعة أو خدمة لاختيار من بين هذه الفئات، وهو ما جعل من عملية التقديم للحصول على العلامات التجارية دولياً أكثر تنظيماً، ويتم تحديد نظام التصنيف من قبل المنظمة العالمية للملكية الفكريةWorld Intellectual Property (WIPO) Organization وقد بلغت عدد الدول الموقعة على اتفاق (نيس) اعتباراً من 11 يناير عام 2014 نحو (84) دولة واخذت تطبيقه في تسجيل العلامات التجارية بالإضافة إلى ذلك فإن هناك (65) دولة غير عضو.

ويقدم نظام (نيس) ميزة التنسيق والتصنيف إلى السلع والخدمات التي تنطبق عليها العلامة المعينة في كل الدول التي تعتمد هذا النظام، كما أنه موجود في عدة لغات مما يسهل من استخدامه دوليا.

ومن الجدير بالذكر أن التجارة الدولية تضمن نوعين من المكونات، الأولى تتمثل بالسلع المنظورة (Visible goods) والتي يطلق عليها التجارة الدولية في السلع، وهي الأكثر قيمة وحجماً عادة، والقسم الثاني هي التجارة الدولية في الخدمات أو ما تسمى أحياناً بالتجارة غير المنظورة (Un visible goods).

2-1- التصنيف الدولي للتجارة في السلع:

يتضمن تصنيف السلع الداخلة في التجارة الدولية Standard International Trade Classification (SITC) من البند (0) إلى البند (8) وتتبعها جميع الدول من أجل توفير إحصاءات سلاسل زمنية قابلة للمقارنة وقد كان آخر تحديث عام 2017، وفيما يأتي الجدول رقم (01) يوضح بنود التصنيف وتفرعاته (الأمم المتحدة، 2008).

الجدول رقم (01): بنود التصنيف الدولي للتجارة في السلع

الرقم	الصنف	الرقم	الصنف
0	المواد الغذائية والحيوانات وتصنف إلى:	55	الزيوت العطرية ومواد تواليت التلميع، المطهرات.
00	الحيوانات الحية.	56	اللدائن في اشكالها الأولية.
01	اللحوم ومستحضرات اللحوم.	57	المواد الكيميائية ومنتجاتها.
02	منتجات الألبان وبيوض الطيور.	**6**	**المصنوعات: وتصنف كما يلي:**
03	الأسماك (الثديات البحرية)، والقشريات، الرخويات واللافقاريات المائية، والأعمال التحضيرية منها.	61	الجلود والصناعات الجلدية، ومواد الغراء.
04	مستحضرات الحبوب.	62	مصنوعات المطاط،
05	الخضروات والفواكه.	63	مصنوعات الخشبية.

06	السكريات والحبوب وتصنيعها.	64	الورق، الورق المقوي، والمواد من لب الورق.
07	القهوة الشاي الكاكاو والتوابل وتصنيع التحضيرات منها.	65	الغزل، الأقمشة، ومواد والمنتجات ذات صلة.
08	تغذية للحيوانات .	66	المصنوعات المعدنية غير الفلزية.
09	المنتجات الصالحة للأكل والتحضيرات.	67	الحديد والصلب.
10	المشروبات.	68	المعادن غير الحديدية.
11	المشروبات.	69	مصنوعات المعادن.
12	التبغ وتصنيع التبغ.	7	**الآلات ومعدات النقل: وتصنف كما يأتي:**
2	**النفط الخام (المواد غير الصالحة للأكل) وتصنف كما يلي :**	**71**	الآلات والمعدات.
21	الجلود والفراء.	**72**	الآلات لتوليد الطاقة المتخصصة لصناعات محددة.
22	البذور الزيتية والفواكه الزيتية.	**73**	الآلات المعدنية.
23	المطاط الخام (بما في ذلك الاصطناعية)	**74**	الآلات الصناعية العامة والمعدات وقطع غيار الآلات.
24	الفلين والخشب.	**75**	الآلات المكتبية، الآلات للمعالجة البيانات الاوتوماتيكية.
25	لب الورق والورق المستعمل.	**76**	الاتصالات السلكية واللاسلكية وتسجيل الصوت وأجهزة ومعدات الاستنساخ.
26	الياف النسيج (الصوف وأنواع أخرى) غير الداخلة في الغزل أو النسيج.	**78**	الآلات الكهربائية، والأجهزة والمعدات المترلية وأجزاؤها الكهربائية .
27	الأسمدة الخام والمعادن الخام (باستثناء الخام والنفط والأحجار الكريمة)	79	المركبات البرية.
28	الخامات الفلزية والمعادن الفلزية.	**8**	**المواد المصنعة المتنوعة، وتصنف كما يلي:**
29	المواد الخام الحيوانية والنباتية.	81	المباني المعدة للتجهيز الصحيات، السباكة والتدفئة والإضاءة والتجهيزات.
3	**الوقود المعدنية ومواد التشحيم والمواد المتصلة: وتصنف كما يلي:**	82	المفروشات وحشوة، والأثاث وأجزاؤها.
31	الفحم وفحم الكوك.	83	السلع للسفر، حقائب اليد .

32	النفط والمنتجات النفطية والمواد ذات الصلة.	84	المواد من الملابس، والإكسوارات.
33	الغازات الطبيعية والمصنعة.	85	الأحذية.
34	التيار الكهربائي.	86	الأدوات والأجهزة العلمية .
4	**الزيوت الحيوانية والنباتية الدهون : وتصنف كما يلي:**	87	أجهزة للتقويم والمعدات واللوازم والبضائع الضوئية والساعات.
41	الزيوت الحيوانية والدهون.	88	المصنوعات المتنوعة.
42	الدهون النباتية والزيوت والنفط الخام المكرر أو المجزأ.	**9**	**السلع والمعاملات غير المصنفة في مكان آخر في التصنيف: وتصنف كما يلي:**
43	الدهون النباتية والحيوانية أو الزيوت ومعالجتها، الشحوم الحيوانية أو النباتية، الزيوت غير صالحة للأكل، الأعمال التحضيرية من الدهون الحيوانية أو النباتية أو الزيوت.	91	الطرود البريدية ليست مصنفة حسب نوع.
5	**المواد الكيمياوية والمنتجات ذات الصلة: وتصنف كما يلي.**	92	المعاملات الخاصة والسلع غير المصنفة بحسب النوع.
51	المواد الكيمياوية العضوية.	93	العملة(بخلاف العملة الذهبية) لا يجري عملة قانونية.
52	المواد الكيمياوية غير العضوية.	94	الذهب غير النقدي (باستثناء خامات الذهب)
53	الصياغة ودباغة الجلود وتلوين المواد.	95	الذهب والنقد.
54	المنتجات الطبية والصيدلانية.		

2-2- التصنيف الدولي للتجارة في الخدمات:

يستعرض هذا التصنيف التفاصيل للتجارة في الخدمات Extended Balance of Payments Services (EBOPS) في الرصد التقليدي من ميزان المدفوعات اتجاه المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين بالاقتصاد، وفق تصنيفين (United Nations, 2019, p. xix) صدر الأول عام 2002 والثاني عام 2010، والأخير المعتمد غالبا، وفيما يأتي ملخص لتصنيف الخدمات الدولية:

1) **خدمات النقل**: يشمل النقل كل خدمات النقل التي يقوم بها المقيمون في إحدى الاقتصادات لآخرين في اقتصاد آخر، والتي تنطوي على نقل الركاب وحركة السلع (نقل البضائع) النقل البحري والنقل الجوي والنقل

الفضائي والنقل بالسكك الحديد والنقل عبر الممرات المائية والنقل عبر خطوط الأنابيب ونقل الطاقة الكهربائية وكذلك خدمات داعمة ومساعدة وبعض البنود ذات الصلة.

2) **السفر**: يختلف السفر عن معظم الخدمات الأخرى المتاجر بها دولياً في أن المستهلك هو الذي يعطيه خصائصه المميزة فالمستهلك أو المسافر ينتقل إلى اقتصاد آخر للحصول على سلع وخدمات. ويشمل السفر أساساً السلع والخدمات التي يتحصل عليها المسافرون من أي اقتصاد خلال زيارات لذلك الاقتصاد النقل.

3) **خدمات الاتصالات**: وتشمل خدمات البريد والسعاة اخذ الرسائل والصحف والدوريات والمنشورات وغيرها من المطبوعات والطرود واللوازم ونقلها وتسليمها لأصحابها ويشمل ذلك سعاة مكاتب البريد وخدمات صناديق البريد.

4) **خدمات التشييد**: تشمل خدمات التشييد الأعمال التي تؤدى في مشاريع التشييد والتركيبات التي يقوم بها الموظفون في مؤسسة في مواقع خارج إقليم المؤسسة، وكذلك يشمل التشييد في الخارج خدمات التشييد المقدمة إلى غير مقيمين من مؤسسات مقيمة في اقتصاد.

5) **خدمات التأمين**: تشمل خدمات التأمين توفير شتى أنواع التامين إلى غير المقيمين من مؤسسات تأمين مقيمة والعكس بالعكس، وتقدر هذه الخدمات أو تقوم حسب رسوم الخدمة المشمولة في مجموع الأقساط لا حسب مجموع قيمة الأقساط.

6) **الخدمات المالية**: تشمل الخدمات المالية خدمات الوساطة المالية والخدمات المعاونة ما عدا خدمات مؤسسات التأمين على الحياة وصناديق المعاشات (التي تدخل ضمن التأمين على الحياة وتمويل المعاشات) وخدمات التأمين الأخرى التي تجري بين المقيمين وغير المقيمين ويمكن أن تقدم هذه الخدمات المصارف والبورصات المالية ومؤسسات عوامل الإنتاج ومؤسسات بطاقات الائتمان والمؤسسات الأخرى، وتشمل هذه الخدمات التي تقدم بصدد معاملات في الصكوك المالية والخدمات الأخرى المتعلقة بنشاط مالي كالخدمات الاستشارية والكفالة وإدارة الأصول.

7) **خدمات الحاسوب والمعلومات**: تشمل الخدمات المتصلة بالأجهزة والبرامج وخدمات معالجة البيانات، وهي تشمل الخدمات الاستشارية والتنفيذية للأجهزة والبرامج وصيانة وإصلاح الحواسيب والمعدات المعاونة وخدمات ما بعد الكوارث وإسداء المشورة والمعاونة في المسائل المتعلقة بإدارة الموارد الحاسوبية وتحليل وتصميم وبرمجة النظم الجاهزة للاستخدام (بما فيها وضع وتصميم الصفحات على الشبكة) والاستشارات التقنية المتصلة بالبرامج وتطوير وإنتاج وإمداد وتوثيق البرامج الحاسوبية كطلب العملاء.

8) **الرسوم الضريبة ورسوم التراخيص**: وتشمل الامتيازات والحقوق المماثلة المدفوعات والمقبوضات الدولية لرسوم الامتيازات والرسوم الضريبية التي تدفع مقابل استخدام علامات تجارية مسجلة.

9) **خدمات الأعمال الأخرى**: يدخل الترويج والإعلان بأنه شراء مقيم في الاقتصاد المحلي لسلعة من غير مقيم وما يلي ذلك من إعادة بيع السلعة لغير مقيم آخر وخلال العملية لا تدخل السلعة الاقتصاد المحلي أو تخرج منه (والتغيرات في المخزونات للتجار في الخارج تستبعد من تقدير خدمات الترويج) وأن الفرق بين قيمة السلع عند حيازتها والقيمة عند بيعها يسجل على انه قيمة خدمات الترويج المقدمة .

10) **الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية**: تحتوي على مكونين فرعيين هما الخدمات السمعية البصرية وما يتصل بها وسائر الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية.

11) **الخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر**: إن الخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر هي فئة متبقية تشمل المعاملات الحكومية (بما فيها خدمات المنظمات الدولية) غير الواردة ضمن مكونات أخرى في تصنيفات التصنيف الموسع المعرفة أعلاه وهي تشمل كل المعاملات (في السلع والخدمات) التي تجريها السفارات والقنصليات والوحدات العسكرية ووكالات الدفاع مع مقيمين في الاقتصادات التي تقع بها السفارات والقنصليات والوحدات العسكرية ووكالات الدفاع وكل المعاملات مع اقتصادات أخرى ولا تشمل المعاملات مع المقيمين في الاقتصادات وهو أمر تمثله السفارات والقنصليات والوحدات العسكرية ووكالات الدفاع والمعاملات في المفوضيات وتبادل البريد مع السفارات والقنصليات.

3. لماذا التنويع الاقتصادي:

أصبح التنويع الاقتصادي مسألة في غاية الأهمية طبقا إلى مجموعة من العوامل الداخلية الناشئة من تغيرات مرونات الطلب السعرية والدخلية في عالم جديد قائم على أساس العولمة والثورة المعلوماتية في الاتصالات والثورة الصناعية الرابعة مما خلق رغبات جديدة لأنواع من السلع والخدمات، وعلى سبيل المثال فقد عززت هذه الحاجة الشعور المفاجئ بالنقص إلى المستلزمات الطبية والصحية التي تعيشها حتى الدول المتقدمة في ظل تفشي وباء (COVID- 19) وقد انتبهت متأخرة عن إهمالها إلى هذا النوع من الصناعات وعلى سبيل المثال ما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية إلى درجة دفعت الرئيس الأمريكي إلى الطلب من شركة General Montoro المتخصصة في إنتاج السيارات إلى إنتاج أجهزة التنفس الاصطناعي لسد النقص الحاصل في المستشفيات، إلى جانب المشاكل الاخرى التي انفجرت نتيجة إهمال القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة وتفاقم مختلف أنواع البطالة نتيجة سوء نظام التعليم غير المنسجم مع متطلبات السوق، ناهيك عن

تفشي الفساد الاداري والمالي ووجود الاقتصاد الأسود، وهذا ما يحصل في الدول النفطية الكبيرة كالعراق بشكل واضح جدا. وبناء على ذلك وجدت هذه الدول نفسها أمام خيار التنويع مجبرة، أما العوامل الخارجية فتتركز على عدم الإمكانية في التحكم بآليات السوق للموارد الطبيعية التي غالبا ما تخضع إلى المستهلكين وليس الباعة، ولذلك طالما تشهد اسواق تلك الموارد انخفاضا في أسعارها، مما ينعكس سريعا على مواردها . وأفضل مثال على الحال ما تشهده الموازنة الاتحادية لعام 2021من توقعات بتسجيل عجز مالي يقدر بأكثر من خمسين مليار دولار في أفضل الحالات. وهناك عوامل خارجية أخرى أكثر خطورة هي تلك التي لا يمكن التحكم بها من قبل الدولة المنفردة أو حتى مجموعة دولية، وتقسم على شقين الأول هو التنويع الذي تتبناه الدول المتقدمة من خلال تبنيها إقامة شراكات اقتصادية وتجارية لغرض تفعيل ظاهرتي خلق وتحول التجارة، ومن الأمثلة على ذلك الاتحاد الأوربي والنافتا وما حصل في انضمام الدول المتحولة (الاشتراكية سابقا) إلى الاتحاد الأوربي. اما الشق الثاني فتتبناه الدول الناشئة والنامية (غير الرئيسة في انتاج النفط الخام) وهي الدول شبه الريعية مثل ماليزيا والمكسيك وشيلي التي تعتمد على الموارد الطبيعية الأساسية والتي تواجه الاستنزاف وضغوط المنافسة في ظل العولمة.

4. دور التنويع الاقتصادي في ديمومة التنمية المستدامة:

يعد التنويع الاقتصادي قاعدة تحقيق التنمية المستدامة في كل جوانبها، والتي يتلخص مفهومها بأنها التنمية التي تحقق الحاجات الأساسية للحاضر دون المساومة على قدرة الاجيال المستقبلية في الحصول على حاجاتهم الأساسية أيضا. ويبدو أن هذا المفهوم الشائع في استخدام الأدبيات الاقتصادية للتنمية المستدامة قريب جدا من الموارد الطبيعية التي يمكن أن يتم استنزافها إذا ما تم استغلالها بشكل مفرط دون اكتراث إلى حقوق الأجيال القادمة في هذه الثروات. إن هذا الحال ينطبق على سعي هذه الدراسة إلى البحث عن واقع ما تحقق على أساس استغلال النفط الخام لتوفير عوائدها السنوية لأغراض إعداد ميزانياتها المالية السنوية، وهذا لا يعني عدم استخراجها واستهلاكها ولكن ينبغي أن يؤخذ بنظر الاعتبار معدلات نضوبها المعتمدة عالميا. ويستكمل المعنى إلى التنمية المستدامة وإيجاد بدائل مناسبة للطاقة الناضبة، باستثمار حصائلها المالية في إيجاد مصادر أخرى للدخل غير ناضبة لتلبية كل الحاجات الحاضرة والمستقبلية بالصورة التي تجعل المجتمع في حالة متوازنة. وعلى هذا الأساس لا تتحقق التنمية المتوازنة دون اتباع نهج التنويع الاقتصادي الذي يشكل العامل الرئيس للنمو الاقتصادي المستدام بالنسبة للدولة التي تعتمد على الريع النفطي المتأتي من الموارد الطبيعية الناضبة (غير المتجددة) مثل النفط الخام. ومن الأساسيات المعتمدة في العلاقة بين الانتاج والاحتياطيات النفطية أنه حتى تستخرج برميلا واحدا من النفط يجب أن تمتلك قاعدة مورد طبيعي (احتياطي نفطي) يصل إلى عشرة وحدات

او عشرة براميل وهو ما تعتمده الشركات النفطية في مجموعة أرامكو في المملكة العربية السعودية؛ وفي الوقت نفسه لا ينطوي بالضرورة على زيادة في الناتج، ولكنه يعزز استقرار الاقتصاد المحلي من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية. والسؤال الذي يطرح عادة ماذا يقدم التنويع الاقتصادي إن الاجابة تتسع كثيرا، إذا ما أخذنا في الحسبان ان نهج التنويع لا يخص اقتصادات محددة كما سبق الذكر، وإنما في بعض الاحيان يعد وضعا ضروريا لابد من انتهاجه، وعكس ذلك يعني المزيد من الفشل في تحقيق جوانب التنمية المستدامة.. وأمام سعة الاهداف إلى التنويع الاقتصادي يمكن ان نورد أبرزها، وكما يأتي:

- تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء ولا سيما المتعلقة في توفير الوظائف لاستيعاب الأعداد المتنامية الداخلة لسوق العمل والغذاء والصحة والملابس والأمن وحرية التعبير.
- خلق أنشطة اقتصادية في مجالات مختلفة بما يستوعب كل شرائح المجتمع بالشكل الذي يقنع الأفراد بأن هناك دوراً لهم في صنع القرارات التي تهم الاجيال الحالية والمستقبلية.
- توسيع القدرة البيئية لتلبية الاحتياجات من خلال تحسين التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي.
- منع الأفراط في استغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية إلى حد الاستتراف والتسبب في التدهور البيئي.
- التنويع الاقتصادي يخلق اقتصاداً واسع النطاق ما يؤدي إلى قدرته على تحقيق الأمان والأنصاف داخل وبين الأجيال الحالية والمستقبلية.
- استخدام أموال النفط الخام لخلق قاعدة لديمومة الاقتصاد ما بعد نفاذه من خلال إقامة الصناعات التحويلية وتطوير البنى التحتية والاستثمار في المجلات ذات الانتاج الحقيقي.

5. التجارب الدولية في التنويع الاقتصادي:

يكون من الضروري تناول التجارب على قسمين، المجموعة الاولى هي الدول التي يتفق عليها الكثير بانها نجحت في تبنيها سياسات التنويع الاقتصادي. وأحيانا توصف بكونها دولاً شبة ريعية وقد حققت انجازات لا بأس بها مكنتها من أن تتكيف مع الصدمات التي تحدث في الاقتصاد العالمي. والمجموعة الثانية هي الدول العربية النفطية وتم اختيار كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والعراق، وهذه المجموعة الدولية هي مثار جدل فبعضها وضع رؤية حقيقية للتنويع الاقتصادي ومنها تعامل مع الموضوع بشكل روتيني مثل العراق. والمهم أن جميع الدول النفطية الريعية أمام خيار مصيري في ضرورة انتهاج التنويع الاقتصادي لتحقيق أهداف لا يمكن الحياد عنها في ظل عالم متغير.

المجموعة الأولى– دول نفطية غير عربية:

تبنت هذه الدول نهج التنويع الاقتصادي تحت ضغوط مديونيتها الخارجية وضغوط المنافسة في ظل العولمة، ومن الدول الرائدة في هذا النهج كل من ماليزيا وإندونيسيا والمكسيك، وقد تمكنت كل منهم من التنويع بعيدا عن النفط الخام.

1) **تجربة ماليزيا في التنويع الاقتصادي.** تتلخص في انتهاج ماليزيا سياسات التنويع عبر التدخل من جانب الدولة لتحفيز النمو في القطاعات الاقتصادية التي وقع عليها الاختيار لتنويعها، بالاستعانة بالتحولات التكنولوجية وكانت البدايات في التركيز على تطوير الشركات النفطية الوطنية للوصول بها إلى مصاف الشركات العالمية، إلى جانب تحفيز الاقتصاد لامتلاك استراتيجية استبدال الواردات في الصناعات الثقيلة، مع تبني سياسة الترويج للصادرات الصناعية في ظل منافسة قوية ، إلى جانب ذلك كانت هناك خطوات أخرى اتبعتها ماليزيا من خلال ما يأتي: (IMF, 2015, p. 71)

- ❖ جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاع التصدير مما أدى إلى تعزيز قاعدة رأس المال باعتماد الادخارات المحلية بعيدا عن الاقتراض الخارجي.
- ❖ التركيز على التنمية البشرية من خلال تدريب ورفع مستوى العاملين في القطاعات الاقتصادية والخدمية، واستهداف تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال عدة وسائل منها تقديم التسهيلات الائتمانية ودعم صادراتها وإقامة المعارض للترويج لها.

وتحقق ماليزيا فائضاً معتدلاً يبلغ 23.4 مليار دولار في ميزانها التجاري لعام 2017 بعد أن زادت قيمة الصادرات السلعية بحجم 216.4 مليار دولار مقابل قيمة في الواردات بلغت 193 مليار دولار (United Nations, 2019, p. 218). ويعكس هيكل التجارة تصنيف السلع والخدمات الانتاجية الداخلة في التبادل التجاري من جهة، وكذلك يعبر عن نجاح الدولة في خلق القيمة المضافة للموارد المحلية التي تمتلكها، وبشكل عام تصاعدت الاهمية النسبية للسلع الصناعية كلها في هيكل الصادرات لدولة ما، ودل ذلك على نجاحها في إحداث التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويبن الشكل رقم (1) هذا الهيكل حسب التصنيف الدولي (SITS) ويلاحظ تحقيق توازن في بنود التصنيف ما بين الصادرات والواردات الخدمية أي بعبارة أخرى يشير هيكل السلع إلى تنويع إلى حد كبير ماعدا اختلال في البنود (0+1+2+4) وإن البند (3) المتضمن تصدير النفط الخام ومشتقاته لا يمثل سوى 15.3%، والذي يعني تخطياً إلى مساهمة الموارد الطبيعية في هيكل صادراتها.

الشكل رقم (1): هيكل الصادرات والواردات من السلع والخدمات لماليزيا لسنة 2017

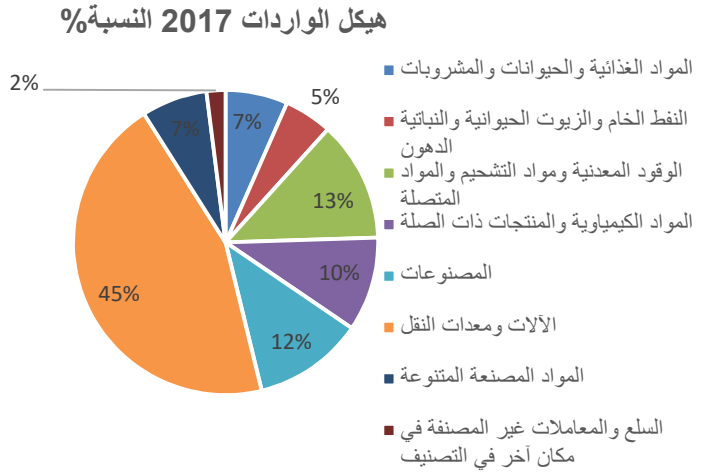

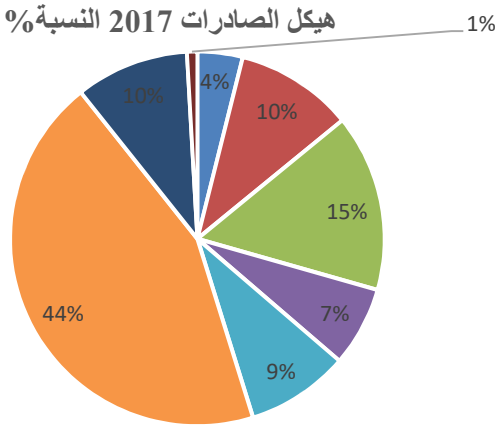

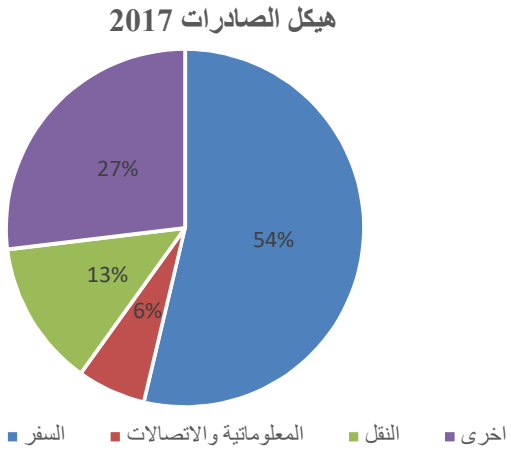

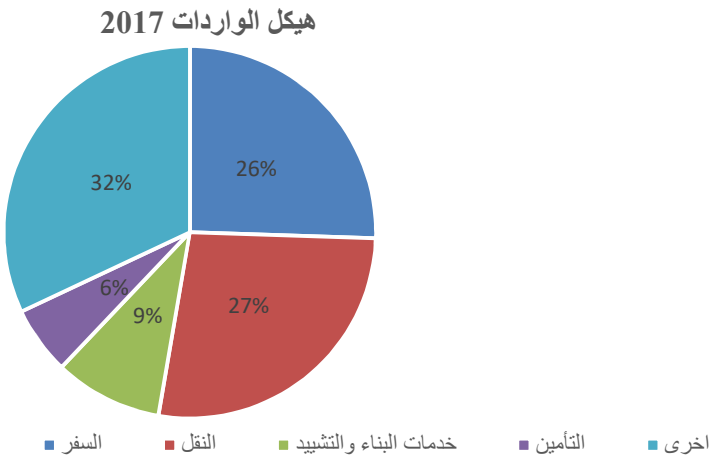

أما عن هيكل التجارة في الخدمات فتحقق ماليزيا عجزاً معتدلاً وفق بيانات عام 2017، إذ زادت قيمة الصادرات منها بنسبة 3.6% وبلغت قيمتها 34.1 مليار دولار مقابل واردات تبلغ 41.1 مليار دولار (United Nations, 2019, p. 218)، وبين الشكل السابق تصنيف كل من الصادرات والواردات من الخدمات الانتاجية وينحصر تركيز العجز في فقرة السفر والخدمات الأخرى.

2) تجربة إندونيسيا في التنويع:

هي واحدة من أعضاء دول أوبك انضمت عام 1962 بلغ إنتاجها عام 2018 نحو 808 مليون برميل / يوميا في حين يبلغ استهلاكها نحو 1785 مليون برميل / يوميا في عام 2018 (BP, 2019, pp. 16-20). وحقق الميزان التجاري في العام الأخير عجزاً مقادره 8.5 مليار دولار بعد ارتفاع صادراتها من السلع بنسبة 6.8% إلى جانب ارتفاع الواردات من السلع بنسب 20.3 % وحقق أيضا ميزان الخدمات هو الآخر عجزا مقداره 6.5 مليار دولار لتفوق حجم الواردات البالغة 29.9 مليار دولار مقابل صادرات منها بمبلغ 23.4 مليار دولار ولنفس العام السابق (United Nations, 2019, pp. 171-172)، وانتهجت إندونيسيا سياسات التنويع للتخلص من اعتمادها على الموارد الطبيعية ولتلبية الحاجات الاستهلاكية إلى مواطنيها الذين تبلغ أعدادهم نحو 264 مليون نسمة عام 2018 واتبعت خطوات في سياسة التنويع تتلخص بما يأتي: (IMF, 2015, p. 71)

- ❖ اعتماد سياسة إحلال الواردات.
- ❖ اتخاذ الاجراءات والقوانين لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاع التصنيع.

- ❖ العمل على تشجيع الصادرات من خلال إقامة مناطق التجارة الحرة.
- ❖ تقديم الحوافز الضريبية للشركات الصناعية والحد من الحواجز الجمركية وغير الجمركية.
- ❖ استخدام عائدات النفط الخام في تطوير القطاعات الأخرى في مقدمتها الصناعة والزراعة.
- ❖ إقامة مناطق التجارة الحرة للترويج إلى صادراتها، فهي عضو في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) منذ عام 1967.

ويقدم الشكل رقم (2) الهيكل إلى كل من الصادرات السلعية والخدمية ويلاحظ التنوع في هيكل التجارة الخارجية، إذ يتضمن توازناً ملائماً بين كل الصادرات والواردات السلعية مع تفوق واضح في البند(2+4) والبند (3) وهو ما يماثل الحالة الماليزية. أما هيكل التجارة في الخدمات فنرى أن هناك تفوقاً لبند السفر مقابل عجز في بند النقل والذي يرجع إليه العجز في ميزان الخدمات.

الشكل رقم (2): هيكل الصادرات والواردات من السلع والخدمات لإندونيسيا للسنوات 2016 و 2018

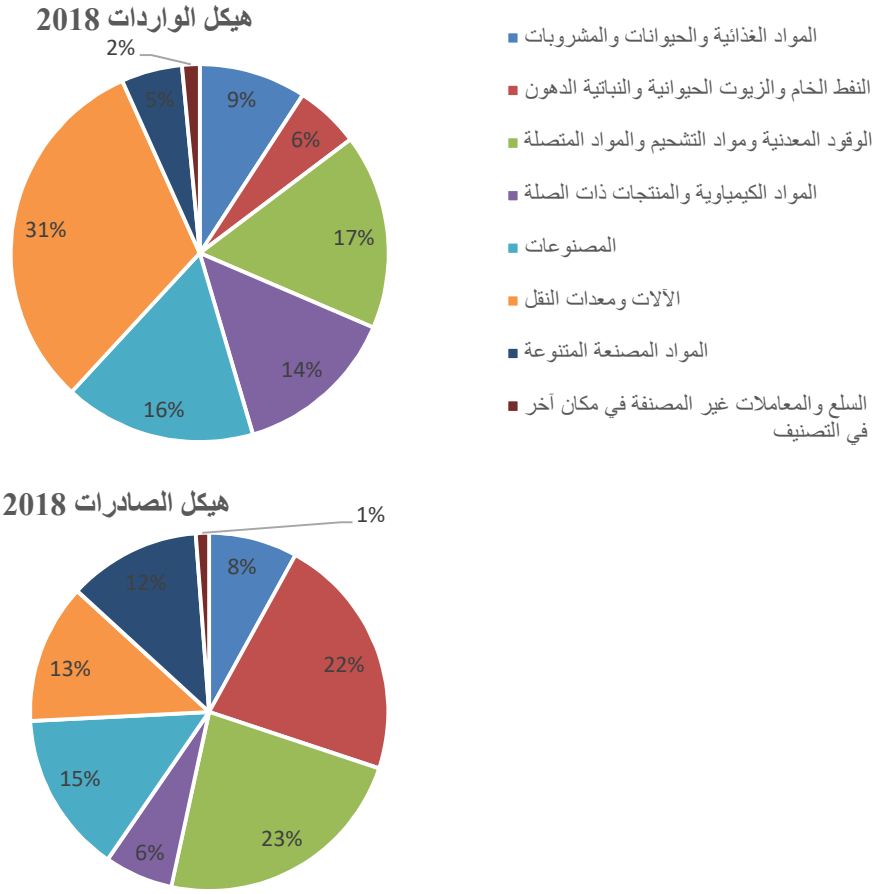

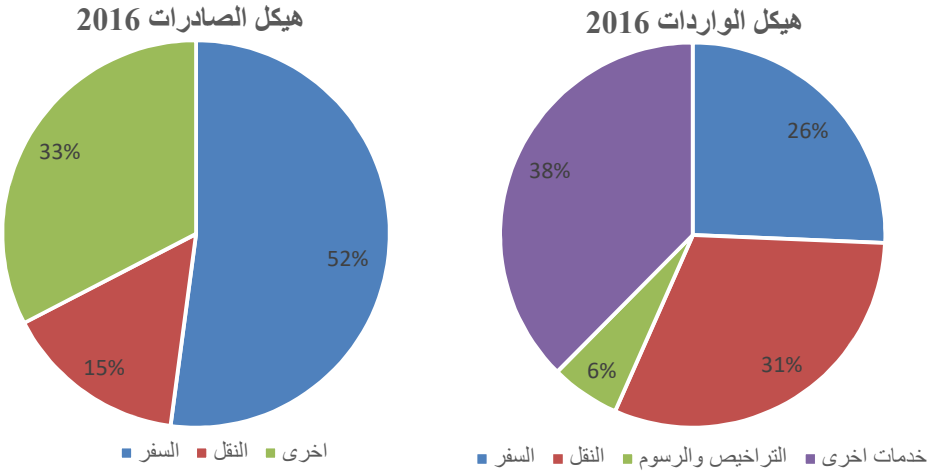

3) تجربة التنويع في المكسيك:

يشير صندوق النقد الدولي إلى انتهاج سياسة تنويع اقتصادي مشجعة لدولة يمثل النفط الخام مورداً ريعياً لها، وتمتلك المكسيك احتياطياً من النفط الخام يبلغ نحو 10.2 مليار برميل وهو قريب من الاحتياطي الامريكي البالغ 11.0 مليار برميل (BP, 2019, p. 12) وتنتج 2068 مليون برميل/يوميا، أما استهلاكها فيبلغ 1082 مليون برميل/يوميا (BP, 2019, pp. 16-20)، وبالتالي هي تحقق فائضاً في الطاقة التي مصدرها النفط الخام. وتركزت سياستها في التنويع الاقتصادي بما يأتي: (IMF, 2015, p. 71)

- ❖ خلق بيئة مواتية لترويج الصادرات عبر إقامة المعارض.
- ❖ تقديم حوافز لتسهيل دخول الشركات.
- ❖ تدريب العمالة المحلية أو إرسالهم للخارج للتدريب.
- ❖ تطوير صناعة الطيران على غرار تجربة إندونيسيا من خلال إقامة البنية التحتية وخفض تكاليف التشغيل وضمان توفير العمالة الماهرة في هذا المجال.
- ❖ تشجيع دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال إنتاج السيارات.
- ❖ الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

وتعد المكسيك في الوقت الحاضر من الدول الناجحة في تعاملاتها التجارية الخارجية على الرغم من القوة الاقتصادية التي يمتلكها أعضاء النافتا الآخرين، وهي تحاول أن تحقق التوازن التجاري في مجال السلع المنظورة مع شركائها. ففي عام 2018 زادت صادراتها بنسبة 10.0% لتصل إلى 450.5 مليار دولار، وبنفس القيمة تقريبا ارتفعت وارداتها لتبلغ 464.3 مليار دولار وبنسبة 10.4% والمحصلة تحقيق عجز صغير

يبلغ 13.7 مليار دولار(United Nations, 2019, pp. 230-231) ، وعلى صعيد التجارة في الخدمات الانتاجية فأن المكسيك من الدول التي تحقق عجزاً في ميزان هذا النوع من التجارة غير المنظورة، إذ حققت الصادرات نحو عام 2017 زيادة بنسبة 14.2% وبحجم 27.6 مليار دولار مقابل زيادة في الواردات بنسبة 12.6% وبمقدار 35.8 مليار دولار، والنتيجة عجز يبلغ 8.1 مليار دولار. ويمنح الوقوف على هيكل التجارة مدى التنوع في التجارة الخارجية في السلع والخدمات، وبين الشكل البياني رقم (3) التنوع المعدل بين الواردات والصادرات في السلع وهناك تفوق في البند (7) لصالح المكسيك. اما هيكل التجارة في الخدمات فيلاحظ زيادة نسبة مساهمة السفر في حقل الصادرات لصالح المكسيك مقابل عجز في بند النقل. والصورة النهائية تعد تجربة المكسيك رائدة على صعيد الدول التي تبنته.

الشكل رقم (3): هيكل الصادرات والواردات من السلع والخدمات للمكسيك للسنوات 2017 و 2018

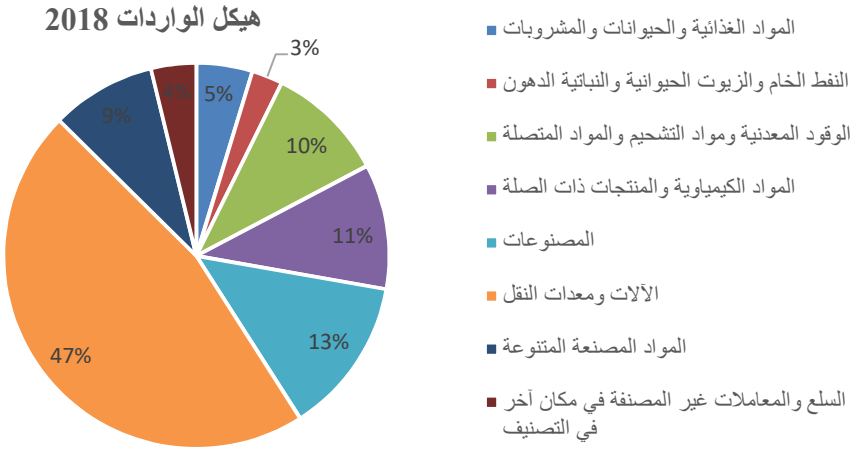

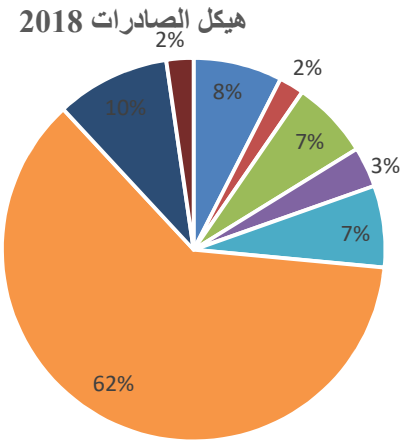

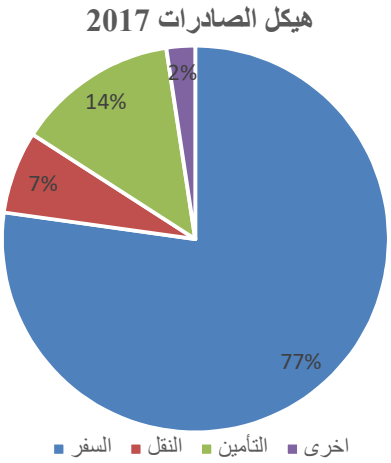

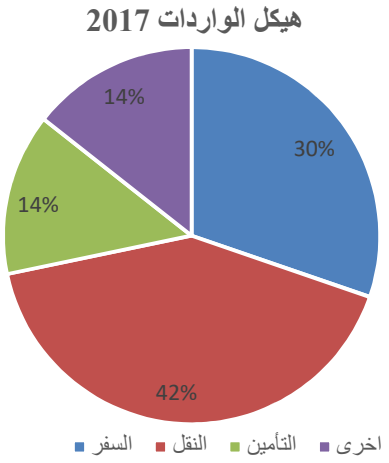

المجموعة الثانية– دول مجلس التعاون الخليجي والعراق:

لا تخرج الدول العربية النفطية عن محاولات الدول التي انتهجت سياسات التنويع الاقتصادي، على الرغم من أن إحدى الدراسات عن الاقتصاد السعودي للمدة (1970–2014) أثبتت وجود علاقة ذات اتجاه إيجابي بين النفط الخام والنمو الاقتصادي، وفي السياق نفسه أشارت دراسة إلى أن الثروة النفطية قادرة على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وهي بذلك عكس آراء تقول بأنها ليست لها علاقة بالضرورة، إذ تتسارع تلك الاستثمارات إلى مجال الثروات الطبيعية وهذا ما حصل في الدول المتحولة مثل (روسيا الاتحادية وأذربيجان وكازخستان وتركمنستان) خلال المدة (1997 –2010) وتبين أن هناك اتجاهاً إيجابياً على المدين القصير والطويل. وعلى هذا الأساس يلاحظ أن مسألة التنويع الاقتصادي في الدول النفطية الرئيسة مثار جدل؛ لأنها تختلف بالصيغ المناسبة من دولة إلى أخرى، ففي أوقات من الزمن تترك العائدات النفطية آثاراً سلبية من أبرزها حدوث (المرض الهولندي). إن تعدد الرؤى حول التنويع الاقتصادي، جعل القول انه ليس من الصواب تقليد تجارب دولية معينة والأخذ بها لغرض التنويع الاقتصادي. وللوقوف على تجارب الدول العربية النفطية، تم التطرق إلى دولتين من مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي هما (المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة) والعراق، وكما يأتي:

1) تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة:

يبين الجدول رقم (2) مؤشرات التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تعتمد عليها الدراسة هذه للمدة (2003–2018)، ويلاحظ زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي (العمود الأول) منذ عام 2003 حتى العام 2008 الذي شهد الأزمة المالية العالمية ثم تصاعد مرة أخرى حتى العام 2014 بعد أن انخفضت الاسعار النفطية وانعكاسه على حجم الناتج المحلي، ونتيجة تحسن هذه الاسعار ارتفع خلال عامي

(2017) و(2018). وكما هو معروف أن الناتج المحلي الإجمالي يتألف من مساهمة الصادرات الإجمالية (العمود الثاني) وعند أخذ النسبة بين العمود (3:1=4) يلاحظ أن الصادرات النفطية بوصفها نسبة من الناتج المحلي قد أخذت بالانخفاض في الاعوام ما بعد عام 2014 وكانت أدنى نسبة 13% سجلت عام 2016، وهذا يعني تقليل الاعتماد على النفط الخام بوصفه عنصراً يسهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. وقد وعزز هذا الاعتقاد عندما نأخذ النسبة بين العمود (2:3=6) بأنه حتى الصادرات الاجمالية التي تضم مكونات هيكل التجارة(SITC) فأن النسبة لا تتجاوز الكثير عن العمود(3:1=4) .على الرغم من ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات الإجمالية العمود(2:1=5).

الجدول رقم (2): مؤشرات التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة للمدة (2003-2018)

(نسبة مئوية)

المؤشر / السنة	الناتج المحلي الاجمالي مليار دولار (1)	الصادرات الاجمالية مليار دولار (2)	الصادرات النفطية مليار دولار (3)	4=1:3	5=1:2	6=3:2
2003	87.653	67.135	25.153	%28.6	%86.8	%37.4
2004	103.216	90.198	38.099	%24.3	%88.1	%41.8
2005	137.993	117.287	55.079	%39.9	%84.9	%46.9
2006	175.222	145.586	70.100	%40.0	%83.0	%48.1
2007	206.406	178.631	73.816	%35.7	%86.5	%41.3
2008	254.394	239.213	102.073	%40.1	%94.0	%42.9
2009	229.971	174.725	59.656	%25.9	%75.0	%34.1
2010	287.422	213.539	74.638	%25.9	%74.2	%34.9
2011	348.595	302.036	111.607	%32.0	%86.6	%36.9
2012	383.799	350.123	118.080	%30.7	%91.2	%33.7
2013	390.427	371.173	85.640	%21.9	%95.0	%23.0

2014	403.198	343.017	88.855	%22.0	%85.0	%25.9
2015	357.949	300.436	53.836	%15.9	%83.9	%17.9
2016	348.743	294.991	45.559	%13.0	%84.5	%15.4
2017	377.436	313.504	66.641	%17.9	%83.0	%21.5
2018	414.179	388.179	74.940	%18.0	%93.7	%19.3

Sources: OPEC, Annul Statistical Bulletin, 2006, pp.11,12,13. 2009,pp.13,15,17. 2013,pp,15,16,17 .2019,pp.17,19,20.

ونستنتج أن دولة الإمارات العربية المتحدة تسجل نجاحاً في التنويع الاقتصادي بعد تبني رؤية 2021 والتي كان الهدف الرئيس منها التنافس في الاسواق العالمية، من خلال إيجاد اقتصاد متنوع. كما لاحظنا من الجدول السابق أن القطاعات غير النفطية بلغت نسبة مساهمتها في بعض الأعوام (3:1=4) أكثر من 80%. ويقف وراء هذا الصورة الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية في السياحة والعقارات والترفيه. وما يميز تجربة التنويع في الإمارات أن الدولة لها مساهمة كبيرة بما تشهده من تطور عمراني في مختلف نواحي الحياة من خلال دعمها إلى الشركات التي تعتمد على اقتصاد المعرفة والذي يتطلب (المهارات الجديدة والافكار الجديدة والمستوى العالي من الإبداع من القوى العاملة المرنة) إلى جانب تعزيز نمو القطاع الخارجي من خلال زيادة التصدير من السلع والخدمات ذات القيمة المضافة.

إن تبني دولة الإمارات العربية المتحدة تنويع اقتصاد المعرفة جاء متناغماً مع الركائز الأربعة التي ذكرها البنك الدولي للتنويع الاقتصادي، وهي:(SCHILIRÒ, 2013, p. 233)

- ❖ الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي المحكم لمفاصل الحكومة المختلفة.
- ❖ التعليم الجيد والمتسق مع حاجة السوق والموارد البشرية المتدربة.
- ❖ نظام الابتكار.
- ❖ معلومات وتكنولوجيا الاتصالات.
- ❖ لقد تبنت الإمارات هذه الركائز إلى حد كبير وتعززت من خلال تبني رؤية 2021 الهادفة إلى تحقيق ما يأتي:
  - تهدف إلى أن يكون ما لديها من رأس المال الاقتصادي والسياحي والتجاري يقدم خدماتها إلى اكثر من ملياري شخص من خلال الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة.
  - تشجيع الابتكار والبحث والتطوير.
  - تعزيز الاطار التنظيمي للقطاعات الخدمية الانتاجية.

- تحسين بيئة الأعمال وزيادة جاذبيتها إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- غرس ثقافة ريادة الأعمال في المدارس والجامعات لتأهيل الاجيال للقيادة والابداع والمسؤولية والطموح.
- إشراك القطاع الخاص في النشاطات الاقتصادية. وقد تحقق الكثير في هذه النقطة فهذا القطاع يستحوذ على نحو 71.3% من الاستثمارات وحصة الحكومة 20.2% والقطاع العام 8.6% من إجمالي الاستثمارات المحلية (SCHILIRÒ, 2013, p. 235).

ومن ثمرات سياسة التنويع في دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال التجارة الخارجية وما نلاحظه من هيكل هذه التجارة في شقيها السلعية والخدمية، وفي الشكل رقم (4) نرى أنها تتفوق في البنود (3) و(9) من تصنيف التجارة في السلع النظورة (SITC) في حين تعاني عجزاً في البند (7). أن المحصلة النهائية هناك توازناً مناسباً بين هيكل كل من الصادرات والواردات السلعية مع احتفاظها بفائض تجاري كبير على صعيد تجارتها الخارجية المتعددة الأطراف، ففي عام 2018 كانت قيمة الصادرات السلعية نحو 345.5 مليار دولار في حين قيمة الواردات السلعية نحو 253.0 مليار دولار مما سجل فائضاً تجارياً سلعياً يبلغ 92.5 مليار دولار بزيادة مليار دولار عن العام 2017 عندما كان هذا الفائض قد بلغ 91.5 مليار دولار (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 392)، وهي الثمرة الكبيرة من نهج التنويع الذي تبنته الإمارات العربية المتحدة بشكل جدي وغير روتيني. وفي مجال التجارة في الخدمات الانتاجية غير المنظورة ومن الشكل السابق، يبين تفوق بنود كل من السفر والنقل في جانب الصادرات في الخدمات على ما يقابل نفس البنود في الواردات وفق البيانات لعام 2015، في حين تخفي فقرة البنود الأخرى في الأخيرة عجزا واضحا وغير مصنفة بنوده كما في التصنيف (EBOPS).

الشكل رقم (4): هيكل الصادرات والواردات من السلع والخدمات للإمارات العربية للسنوات 2016 و2018

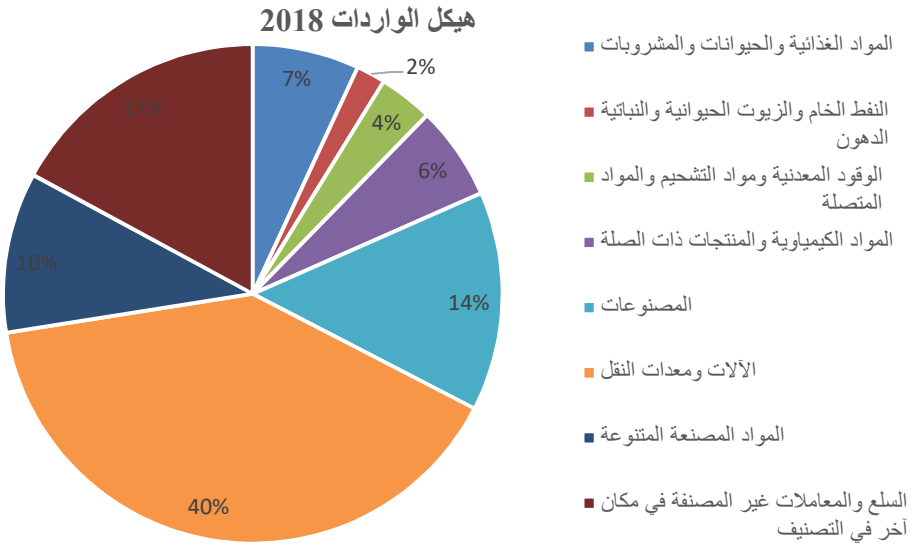

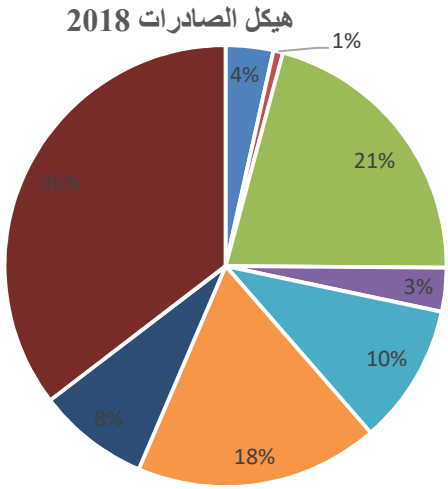

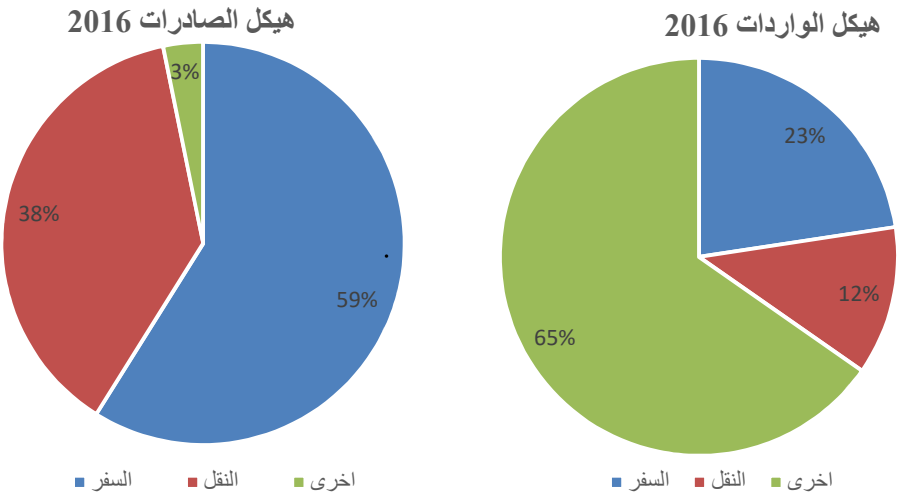

ويعزز هذا التحليل أن الإمارات العربية المتحدة تحقق عجزاً كبيراً في التجارة الخارجة للخدمات كما يوضحه الجدول رقم (3) في صافي هذه التجارة في السنوات (2014) و(2018) ولكن في العام الأخير انخفض هذا العجز نتيجة سياسات التنويع الاقتصادي.

الجدول رقم (03): صافي التجارة في الخدمات للدول العربية المختارة للسنوات (2014) و(2018)

الوحدة: مليون دولار

السنة	2014			2018		
البنود	العراق	الإمارات العربية المتحدة	المملكة العربية السعودية	العراق	الإمارات العربية المتحدة	المملكة العربية السعودية
النقل	6509 -	7411	17040 -	4146 -	13395	11206 -
السفر	4177 -	1520	15879 -	5269 -	3380	2854 -
البنود الأخرى	4551 -	19404 -	55109 -	3015 -	17242 -	50130 -
الصافي	15237 -	10473 -	88029 -	12429 -	468 -	64190 -

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2019، ص ص 370-374.

2) تجربة المملكة العربية السعودية في التنويع الاقتصادي:

كانت بدايات التنويع في المملكة منذ بداية السبعينات من القرن المنصرم عندما وضعت إحدى عشرة خطة للتنمية تغطي كل منها خمس خطط سنوية، وتزامن هذا النهج مع تحسن أسعار النفط الخام آنذاك. وحصلت فعلا على نتائج ملموسة في بناء قاعدة صناعية معتمدة على بناء صناعات البتروكيمياويات العملاقة لزيادة القيمة المضافة لمورد طبيعي ناضب، ووفرت هذه الخطوات خلق أكثر من 2.7 مليون وظيفة جديدة معظمها في القطاع العام، كذلك تمت إضافة (800000) وظيفة جديدة في قطاع الخدمات وتركزت معظم الزيادة في الخدمات الاجتماعية والتجارة والسياحة (IMF, 2015, p. 63)، ثم خطت المملكة العربية السعودية خطوة كبيرة نحو التنويع، وجاءت مع رؤية 2030 والتي تم الإعلان عنها في 25 أبريل/ نيسان عام 2016، وتزامن هذا التاريخ مع الموعد المحدد لتسليم ثمانين مشروعا حكوميا عملاقا إلى القطاع الخاص تصل مجموع تكاليفها نحو 20 مليار ريال سعودي (ويكيبيديا، 2020)، في مقدمتها مشروع مترو الرياض. ويشير الجدول رقم (4) إلى المؤشرات المعتمدة للوقوف على مستوى التنويع في المملكة العربية السعودية للمدة (2003- 2018) ويلاحظ الاتجاه التصاعدي في نمو حجم الناتج المحلي (العمود الأول) خلال المدة (2003 -2008) بعدها انخفض بسبب الازمة المالية العالمية، ومع التحسن في نمو حجم الناتج، عاد مرة إلى الانخفاض بعد التدني مرة أخرى في أسعار النفط الخام عام 2014. وبعد عودة أسعار النفط الخام إلى التحسن ارتفع هذا الحجم في الأعوام (2107) و(2018) بشكل ملحوظ. ونقرأ من العمود (1:3=4) نسبة مساهمة الصادرات النفطية إلى حجم الناتج المحلي ويبدو واضحا تراجع نسبة المساهمة لصالح القطاعات السلعية الأخرى مثل الصناعات التحويلية والقطاعات الخدمية الانتاجية والزراعة من خلال إقامة وتوسيع الاستثمارات الزراعية في الدول الزراعية مثل السودان وباكستان، وبعبارة أخرى بدأت تشهد السعودية نمواً في القطاعات غير النفطية وبمعدل بلغ أكثر من ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي كما هو الحال في المدة (2015 - 2018). ويعزز هذا الاستنتاج العمود (1:2=5) والذي يبين نسبة مساهمة الصادرات الإجمالية إلى الناتج المحلي الاجمالي والتي تسجل معدلات عالية تدلل على تضمين الصادرات من سلع أخرى . واستكمالا لما سبق، انخفضت نسبة مساهمة الصادرات النفطية إلى الصادرات الاجمالية العمود (2:3=6) في المدة السابقة.

الجدول رقم (4): مؤشرات التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للمدة (2003-2018)

المؤشر / السنة	الناتج المحلي الاجمالي مليار دولار (1)	الصادرات الاجمالية مليار دولار (2)	الصادرات النفطية مليار دولار (3)	نسبة (4)4=1:3	نسبة (5)5=1:2	نسبة (6)6=2:3
2003	214.573	93.244	82.271	%38	%43.4	%88.2
2004	250.339	125.998	110.896	%44.2	%50.3	%88.0
2005	315.337	180.572	161.871	%51.3	%57.2	%89.6
2006	356.155	211.024	190.468	%53.4	%59.2	%90.2
2007	383.871	233.174	205.452	%53.5	%60.7	%88.1
2008	468.800	313.428	280.988	%59.9	%66.8	%89.6
2009	369.671	175.529	157.407	%42.5	%47.4	%89.6
2010	526.811	251.143	214.897	%40.7	%47.6	%85.5
2011	669.507	364.735	319.123	%47.6	%54.4	%87.4
2012	727.307	388.370	336.124	%46.2	%53.3	%86.5
2013	746.647	375.901	321.888	%43.0	%50.3	%86.6
2014	756.350	342.457	284.558	%37.0	%45.2	%83.0
2015	654.270	203.537	152.910	%23.3	%31.1	%75.1
2016	644.936	183.608	136.194	%21.1	%28.4	%74.1
2017	683.827	231.486	159.742	%23.3	%33.8	%69.0
2018	782.544	294.544	194.358	%24.8	%37.6	%65.9

Sources: OPEC, Annul Statistical Bulletin, 2006,Pp.11,12,13. 2009, pp.13,15,17. 2013, pp,15,16,17. 2019,pp.17,19,20.

ويمكن الوقوف على مؤشر التنويع الاقتصادي للمملكة العربية السعودية من خلال التطرق إلى هيكل التجارة الخارجية في السلع والخدمات الإنتاجية من خلال الشكل رقم (5) ويلاحظ أن هيكل الصادرات

يهمين عليه البند (9)، إضافة إلى البند (5) بفارق قليل على هيكل الواردات. وبالطبع تبقى السعودية تسجل فائضا تجاريا كبيراً بلغ مليار دولار 157.5 عام 2018 بصادرات سلعية تبلغ نحو 294.4 مليار دولار مقابل واردات سلعية تبلغ نحو 137.0 مليار دولار، وهو أكبر من الفائض المتحقق عام 2017 البالغ 87.3 مليار دولار (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 392). ومن جوانب التنويع الأخرى التجارة الخارجية في الخدمات ومن الجدول السابق رقم (3) نلاحظ أن السعودية قد خفضت من العجز الصافي في ميزان التجارة في الخدمات عند المقارنة بين عام 2014 والعام 2018 في بند النقل والبنود الأخرى، مع زيادة في بند السفر. ومن الشكل السابق يبين نسبة حجم الصادرات والواردات لعام 2016، إذ يستحوذ بند السفر على هذا الهيكل الذي يمتاز بقلة التنويع مقابل تنوع واسع في هيكل الواردات.

الشكل رقم (5): هيكل الصادرات والواردات من السلع والخدمات للملكة العربية السعودية للسنوات 2016 و2018

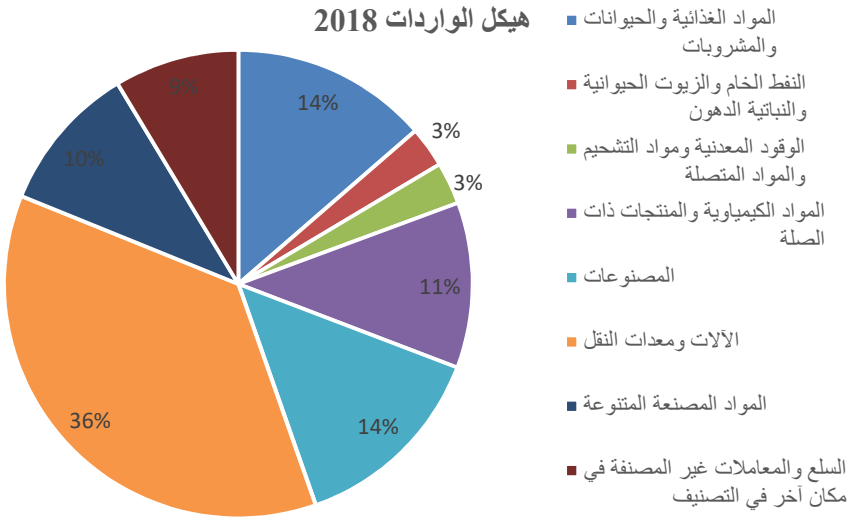

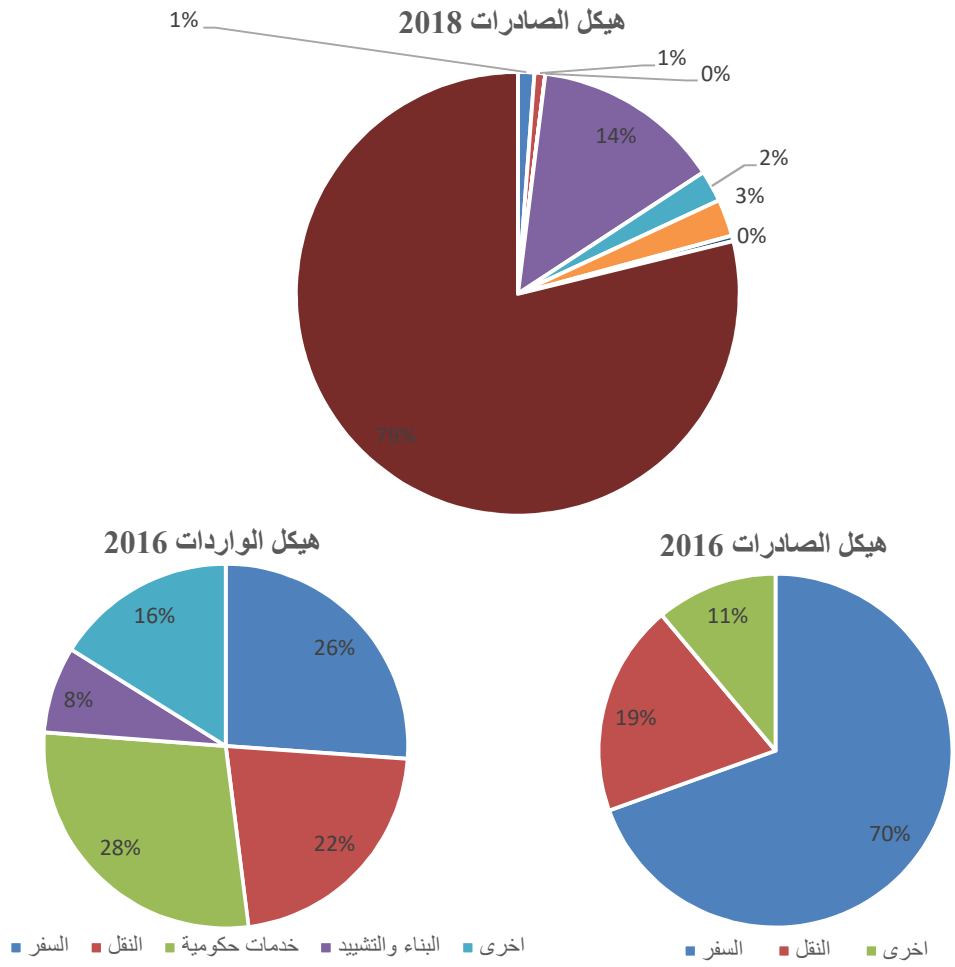

3) التنويع الاقتصادي في العراق:

إن ظروف العراق الخاصة بعد عام 2003 وما ترتب عليه من التحول في النظام السياسي والاقتصادي، قد وفرت فرصة كبيرة بأن يقدم القطاع الخاص مساهمته في بناء وإعادة الأعمار في العراق من خلال إتاحة الفرصة أمام رأس المال العائلي بالاستثمار في كل القطاعات التي كانت حكرا على القطاع العام قبل عام 2003، وكان مفتاح هذه المساهمة إجراء عمليات الخصخصة إلى مشاريع الدولة .وتسجل على هذه المحاولات أنها لم تجرِ بشفافية تامة نتيجة الفساد المالي والإداري وفي الوقت نفسه تأخر إنجازها في التوقيتات المناسبة، وهو أمر أدخل معظم هذه المشاريع في مرحلة اللاوفورات في الحجم Diseconomies of Scale. وللوقوف على طبيعة الاقتصاد العراقي الريعية ولبيان مدى امتلاكه فرصاً في التنويع الاقتصادي. نسوق الجدول

رقم (5) ونلاحظ أن حجم الناتج المحلي الاجمالي للعراق قد أخذ اتجاها تصاعديا بعد عام 2004 حتى العام 2014 الذي انخفضت خلاله أسعار النفط الخام وما يطلق عليه تعبير (صدمة النفط) والتي ترافقت مع صدمة دخول تنظيم الدولة الإسلامية واحتلاله ثلاث محافظات عراقية (الموصل وصلاح الدين والأنبار)،ثم عاود إلى ارتفاع في الأعوام 2017 و2018 كما هو الحال في دولة الإمارات والسعودية. ومن العمود (2) و(3) نلاحظ العلاقة بين الصادرات الاجمالية والنفطية متلازمة في الهبوط والارتفاع. وبين العمود(3:1=4) والعمود (4:1=5) نسبة كل من المؤشرين في العمود(2) و(3) إلى العمود (1) ويلاحظ بوضوح مدى تقارب النسب من مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي للعراق خلال مدة الجدول السابق. ويعود السبب إلى ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات النفطية إلى الصادرات الإجمالية كما يوضح العمود (3:2=6) وتصل نسبة العلاقة في بعض سنوات الجدول رقم (4) إلى أكثر من 99%. وأدنى نسبة بلغت في عام 2018 عندما سجلت نحو 71.5%. وربما هذا يدلل على إمكانية التنويع الاقتصادي في العراق، إذا ما تم التعامل مع الموضوع بالجدية المطلوبة، مع التأكيد أن تبني التنويع يمثل خيارا لا مناص منه. وتؤكد بيانات هيكل الصادرات السلعية والخدمات حقيقة مؤلمة، فالعراق لا يمتلك صادرات ملموسة ما عدا البند (3) وبنسبة 100% في حين يتضمن هيكل الواردات جميع البنود ضمن التصنيف (SITC). ومع ذلك فإن العراق من الدول النفطية التي تحقق فائضا في ميزانها التجاري مقداره 41.5 مليار دولار نظرا لتفوق صادراتها عام 2018 بقيمة تبلغ نحو 87.2 مليار دولار مقابل قيمة للواردات تبلغ 45.7 مليار دولار (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 392).

الجدول رقم (5): مؤشرات التنويع الاقتصادي في العراق للمدة (2003–2018)

المؤشر / السنة	الناتج المحلي الاجمالي مليار دولار (1)	الصادرات الاجمالية مليار دولار (2)	الصادرات النفطية مليار دولار (3)	نسبة 1:3	نسبة 1:2	نسبة 2:3
2003	10.621	7.990	7.519	%70.7	%75.2	%94.1
2004	27.366	18.490	17.751	%64.8	%67.5	%96.0
2005	33.379	22.039	21.480	%64.1	%66.0	%97.4
2006	40.314	29.342	28.800	%71.4	%72.7	%98.1
2007	88.038	39.516	39.433	%44.7	%44.8	%99.7

%89.1	%49.2	%43.9	56.843	63.726	129.339	**2008**
%94.3	%32.5	%30.7	41.852	44.373	136.281	**2009**
%99.6	%36.2	%36.1	51.589	51.764	142.815	**2010**
%99.6	%44.6	%44.4	83.003	83.253	186.607	**2011**
%99.6	%42.9	%42.8	94.028	94.311	219.560	**2012**
%96.0	%39.3	%37.8	89.403	93.066	236.439	**2013**
%95.6	%38.5	%36.8	84.303	88.112	228.491	**2014**
%85.4	%32.7	%27.9	49.211	57.577	176.046	**2015**
%91.6	%28.6	%26.2	43.684	47.684	166.274	**2016**
%94.3	%33.1	%31.2	59.730	63.314	191.216	**2017**
%71.5	%44.8	%32.1	68.192	95.256	212.407	**2018**

Sources: OPEC, Annul Statistical Bulletin, 2006,Pp.11,12,13. 2009,pp.13,15,17. 2013,pp,15,16,17. 2019,pp.17,19,20.

والحال نفسه ينطبق على التجارة في الخدمات، وبالعودة إلى الجدول رقم (5) نرى أن صافي التجارة في حالة سالبة لأعوام 2014 و2018 على الرغم من الانخفاض في العام الأخير. ويشير الشكل (6) إلى هيكل كل من الصادرات والواردات من الخدمات لعام 2012 ويلاحظ هيمنة كل من بنود السفر والنقل في الطرفين، وهذا الواقع لا ينطبق على العراق فقط كذلك على دول المجموعة الثانية. ونستنتج من تحليل واقع الاقتصاد العراقي عدم إنجازه سياسة تنويع ملموسة مثلما تحقق لنظائره من الدول النفطية الخليجية التي تم تناولها في الدراسة. ولا شك في أن ذلك يعود إلى غياب الاستقرار السياسي وعدم امتلاك الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 رؤية واضحة عن البناء وإعادة الأعمار على الرغم من دخول العراق أموالاً كبيرة يتم تقديرها بنحو 1000 مليار خلال مدة الجدول رقم (5)، بالإضافة إلى الدعم الدولي. ويذكر أن العراق لديه محاولات جادة لتطوير القطاع النفطي والقطاعات الأخرى، من خلال تسهيل دخول الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وفي صدارتها جولات التراخيص النفطية . ولكن أثبت الأحداث إلى خلق شعوراً عند معظم العراقيين بأن المكاسب والقيمة المضافة ذهبت إلى هذه الشركات من جراء التطرف في منح حوافز الاستثمار لها من قبل العراق، على الرغم من أن قانون الاستثمار (13) لسنة 2006 يعدُّ من أفضل القوانين في المنطقة الجغرافية التي يوجد فيها العراق . وتعتقد الدراسة أن العيب ليس في القانون، وإنما في غياب المناخ الاستثماري المتفق عليه من قبل

المهتمين بأنه العامل الحاسم في جذب الاستثمارات المختلفة. ويكون من الضروري التنويه في موضوعة الاستثمارات أن دولاً معينة في العالم لم تمنح أية امتيازات أو إعفاءات إلى المستثمر الأجنبي، إلا أنها تعد اليوم مركزاً لجذب الشركات العملاقة من موطنها الأم إلى دولها، وفي طليعتها دول شرق أوربا المتحولة (الاشتراكية سابقا) أو التي كانت جزءاً من منظومة الاتحاد السوفيتي (السابق)؛ لأن أن هذه الدولة عاشت مرحلة الانتقال من أنظمة مركزية إلى أنظمة قائمة على أساس السوق، وهذا حال العراق ما بعد عام 2003.

الشكل رقم (6): هيكل الصادرات والواردات من السلع والخدمات للعراق للسنوات 2012 و2016

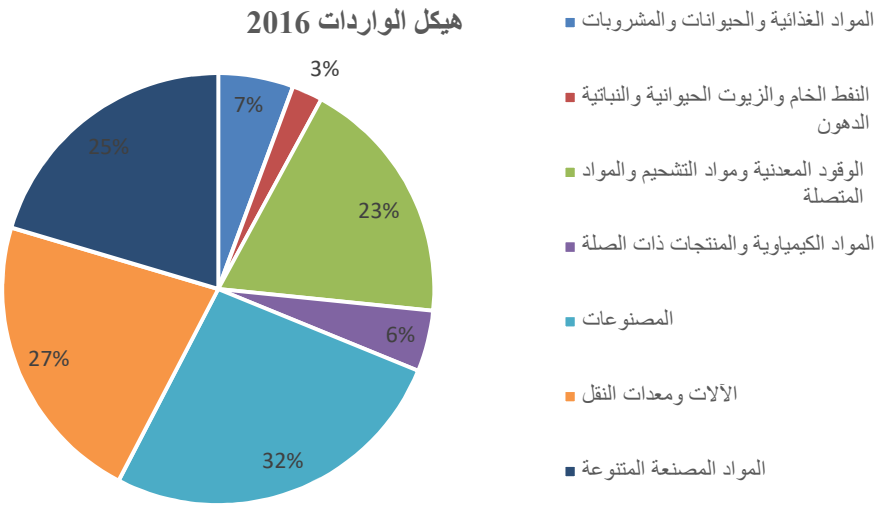

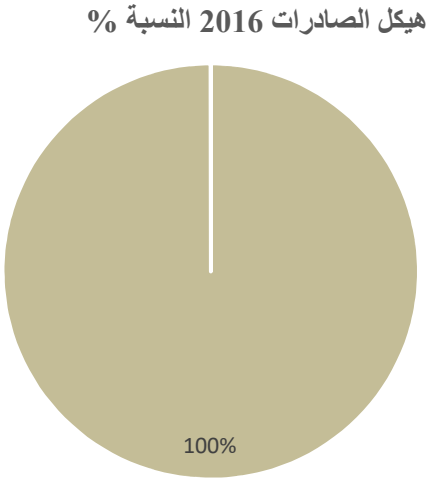

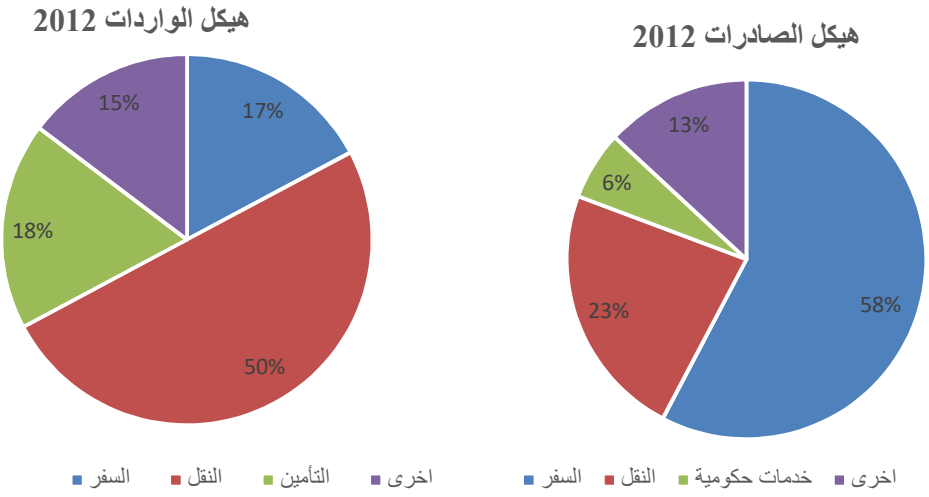

.

6. الخاتمة:

لا يمكن القول أن سياسات التنويع الاقتصادي هي واحدة في الآليات ومتماثلة في التطبيقات، بل هناك تجارب مختلفة بين دولة وأخرى تبعا إلى طبيعة اقتصاداتها، وفي الوقت نفسه ليس الصحيح الأخذ بها بصورة غير مدروسة وكأنها عملية روتينية وبالإمكان تجربتها دون اكتراث إلى نتائجها، وانما لابد من توفر عوامل النجاح المترافقة مع رؤى اقتصادية يتقبلها المجتمع بحيث تكون قابلة للتنفيذ. وبالفعل لقد وجدنا أن المجموعة الدولية الاولى كل من (ماليزيا وأندنوسيا والمكسيك) قد نجحت في تحقيق التنويع الاقتصادية بما يسهم في ديمومة التنمية الاقتصادية المستدامة في كل الظروف التي يمكن أن تواجهها على صعيد الصدمات الاقتصادية العالمية، وتحظى تجاربها اليوم باحترام على صعيد الإشادة بها من قبل المؤسسات المالية والتجارية المتعددة الأطراف، وهي اليوم تعد من الدول الناشئة وتتعامل بندية كبيرة مع الدول الصناعية المتقدمة دون استثناء . أما المجموعة الثانية التي تضم الدول الخليجية (المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية) والعراق، فيمكن القول أن تجربة دولة الإمارات هي الافضل في التنويع وقد خطت طريقها بوضوح لاعتمادها على اقتصاد المعرفة في كل مفاصل اقتصادها، ثم تأتي تجربة المملكة السعودية الدولة صاحبة الثقل الاقتصادي على الصعيد العربي والخليجي وحملت رؤية 2030 الكثير من الطموح لتكون محطة أنظار وتلاقي القارات من خلال مشروع نيوم (NEOM) لمدينة عابرة للحدود رصدت لها مبالغ طائلة تقدر بنحو500 مليار دولار، الغرض منها العمل على الريادة في مجال السياحة والولوج إلى الخدمات الانتاجية لتنويع هيكل (EBPPS) في أوقات محددة. أما

العراق فالتنويع الاقتصادي يمثل له غاية في الاهمية في الوقت الحاضر للتخلص من ديناميكية سوق النفط العالمية. وهو ما يجعل مصير العراق بوصفه دولة تعتمد على الاقتصاد الأحادي غير مستقر.

وفي ظل جائحة COVID– 19 فإن جميع الدول وجدت نفسها أمام صدمة غير تلك المعتادة أن تحصل في الاقتصاد العالمي، وبالتالي أضيف عامل أخر لأسباب تبني سياسات التنويع الاقتصادي، وكانت تداعيتها واضحة جدا على أسعار النفط العالمية التي انخفضت إلى مستوياتها عام 2002، وهنا يمكن القول أن الدول التي تمتلك جهازاً إنتاجياً مرناً بإمكانها توفير السلع الضرورية الملحة التي تحتاجها مجتمعاتها دون اعتمادها على الاستيراد في ظل الشحة في رؤوس الاموال والقيود المفروضة على الشحن والنقل خوفا من انتقال الوباء إلى دولها.

7. قائمة المراجع:

BP. (2019). *Statistical Review of World Energy 2019, 68 th edition.* London.

IMF. (2015). Saudi Arabia: Tackling Emerging Economic Challenges to Sustain Strong Growth. *Middle East and Central Asia departmental paper series*.

SCHILIRÒ, D. (2013, 08). Diversification and Development of the United Arab Emirates' Economy . *Journal of Applied Economic Sciences*.

United Nations. (2019). *International Trade Statistics Yearbook 2018.* New York.

الأمم المتحدة. (2008). *التصنيف الموحد للتجارة الدولية*. نيويورك: الأمم المتحدة.

المنظمة العالمية للملكية الفردية. (2020). *اتفاق نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات لأغراض تسجيل العلامات*. تاريخ الاسترداد 11 2020، 20، من https://www.wipo.int/treaties/ar/classification/nice

صندوق النقد العربي. (2019). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد* . أبو ظبي.

ويكيبيديا. (2020). *رؤية السعودية 2030*. تاريخ الاسترداد 26 11، 2020، من https://ar.wikipedia.org/wiki/رؤية_السعودية_2030